الصباح الاقتصادية
12
العدد 3270 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 10 جمادى الأولى 1440 - الموافق 16 يناير 2019
Wednesday 16 January 2019 - No.3270 - 11 th Year

# مؤشرات البورصة تستعيد بريقها وترتفع بشكل جماعي

ارتفاع جماعي للمؤشرات

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 9ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5234 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 13ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 2ر151 مليون سهم تمت من خلال 5324 صفقة نقدية بقيمة 4ر25 مليون دينار كويتي (نحو 82ر83 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر15 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4798 نقطة وبنسبة ارتفاع 32ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر90 مليون سهم تمت عبر 3042 صفقة نقدية بقيمة 5ر5 مليون دينار (نحو 15ر18 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 3ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر5473 نقطة وبنسبة ارتفاع 04ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 5ر60 مليون سهم تمت عبر 2282 صفقة نقدية بقيمة 9ر19 مليون دينار (نحو 67ر65 مليون دولار).

وكانت شركات (الهلال) و(سكب ك) و(أبار) و(بوبيان د ق) و(صلبوخ) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(المدينة) و(مشاعر) و(التعمير) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (وربة ت) و(عمار) و(سنرجي) و(اكتتاب) و(كيفيك).

وتابع المتعاملون إيضاحا من (مشاعر القابضة) عن التداول غير الاعتيادي على سهمها وإعلان اجتماع جمعية حملة الوحدات لصندوق بوبيان المالي بالدينار يوم 30 يناير الجاري علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة اسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنتقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية ايضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

على جانب اخر دشنت هيئة أسواق المال الكويتية اليوم الثلاثاء فعاليات برامجها التوعوية للعام الجاري بورشة عمل عن أحكام عرض الشراء الجزئي.

وتناولت الورشة تعريف عرض الشراء الجزئي وبيان طبيعته وشروط هذا العرض وضوابطه وأحكامه وإجراءات تنفيذ عرض الشراء الجزئي ومراحله.

وتطرقت الورشة إلى حالات ومحددات تعديل عرض الشراء الجزئي والانسحاب منه كما استعرضت تفاصيل الرسوم المترتبة على التقدم بهذا العرض.

اما الجزء الأخير من الورشة فقد خصص للرد على استفسارات المشاركين والإجابة على تساؤلاتهم التي تناولت جوانب عدة متصلة بموضوعها.

■ «أسواق المال» تدشن فعاليات برامجها التوعوية بورشة عمل عن «الشراء الجزئي»

### بهدف الإسهام في تمويل مشروع طريق كراكول

# «صندوق التنمية» يوقع اتفاقية قرض بستة ملايين دينار مع بيليز

جانب من توقيع الاتفاقية

تم مساء أمس في بليز التوقيع على إتفاقية قرض بين حكومة بليز والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره ستة ملايين دينار كويتي (أي ما يعادل 20.4 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع طريق كراكول.

وقد وقع على إتفاقية القرض نيابة عن بليز باتريك فابر - رئيس الوزراء بالوكالة ووزير المالية، ووقع عليها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية مروان عبدالله القائم - نائب المدير العام.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بليز من خلال توفير طريق صالح للإستخدام طوال العام وفي معظم الأحوال الجوية في منطقة غابات شبه إستوائية في محافظة كايو، التي تقع في الجزء الغربي من وسط البلاد، سيساهم المشروع في تحسين خدمات نقل الركاب والبضائع وتسهيل الوصول إلى أماكن العمل والخدمات الإجتماعية خصوصا لسكان المدن والتجمعات السكنية المقامة في مواقع مختلفة على إمتداد مسار الطريق، وسوف يسهل الوصول إلى أماكن سياحية متنوعة، بما في ذلك موقع كاراكول الأثري، الذي يعتبر اكبر وأهم موقع مكتشف في البلاد لآثار حضارة المايا، وهو الموقع الذي ينتهي عنده مشروع الطريق من الجهة الجنوبية، ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تحفيز الإستثمار في الأنشطة الزراعية والصناعات الخفيفة المرتبطة بها، وأنشطة التعدين، وأنشطة الحطابة المستدامة (أو: القطع المستدام للأشجار)، كما انه سيوفر فرص عمل جديدة ويشجع على إقامة أعمال تجارية وخدمية وسياحية في هذا الجزء من البلاد.

يتكون مشروع طريق كاراكول (المقطع الثاني)، من رفع تصنيف الطريق من ترابي - حصوي إلى طريق مسفلت من حارتين وباتجاهين ومصمم وفق معايير هندسية مناسبة مع توفير مستلزمات السلامة المرورية، وتشمل الأعمال المدنية أعمال ترابية وإنشائية وتغطية المسار بالخرسانة الإسفلتية وفقا لمواصفات قياسية مناسبة، وذلك بطول يبلغ حوالي 42.9 كم، وسيكون عرض الطريق 7.3 متر مع أكتاف بحدود 1.5 متر على كل جانب. ويشتمل المشروع على أعمال صرف على جانبي الطريق، حيث ستشيد مصارف من الخرسانة المسلحة المغطاة داخل المدن والبلدات، وسيتم إقامة مصارف أسمنتية مخروطية الشكل خارج المناطق السكنية، وتوفير عبارات وقنوات تدفق بأبعاد مناسبة وفي الأماكن المناسبة، كما يشتمل المشروع على أعمال لعدد 15 جسر، حيث سيتم إنشاء 14 جسر جديد من الخرسانة المسلحة لتحل محل الهياكل القديمة القائمة وإعادة تأهيل جسر واحد. ويشتمل المشروع على توفير الخدمات الإستشارية للإشراف على التنفيذ، وعلى بناء وتجهيز 3 محطات لقياس الأحمال المحورية فضلاً عن توفير ميزان متنقل، هذا بالإضافة إلى الإستملاكات والتعويضات والتكاليف الإدارية لوحدة تنفيذ المشروع.

ويجدر الذكر أنه بتوقيع إتفاقية هذا القرض، فإن الصندوق يكون قد قدم 6 قروض إلى بليز، حيث سبق وأن قدم الصندوق 5 قروض للتمويل مشروعات في مجالات النقل تبلغ قيمتها الإجمالية 12.8 مليون دينار كويتي، كما قدم الصندوق لبليز 3 معونات فنية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 487.7 الف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 1.596 مليون دولار أمريكي).

### طرح ألية جديدة لحل المشكلة وتفعيل المقترح علي أرض الواقع

# الشطي: اقتراح باستقطاع 5 في المئة من الأرباح السنوية للشركات لإسقاط القروض

■ العمل بمثابة خدمة مجتمعية تقوم بها الشركات والتجار تجاه المجتمع الكويتي

مشعل الشطي

طرح رئيس مجلس ادارة شركة الشطي الإستثمارية المهندس مشعل سليمان الشطي مشروعا مقترحا يقضي بإسقاط القروض عن المواطنين التي تثقل كاهل نحو 25% من ابناء الشعب من غير تكلفة على المال العام، وذلك بان تتحمل الشركات الكويتية والوكالات العامله في السوق المحلي دفع 5 % من «ارباحها» السنوية لتسديد قروض المواطنين و التي اصبحت مشكلة مجتمعية يعاني منها الكثير من المواطنين وذلك في اطار المسئولية الاجتماعية للشركات الوطنية.

وقال المهندس الشطي في تصريح صحفي ان هذا العمل بمثابة خدمة مجتمعية تقوم بها الشركات و التجار تجاه المجتمع الكويتي، موضحا ان المجتمع الكويتي جبل على التلاحم قديما و حديثا، خاصة ان بعض اصحاب القروض من ارباب الاسر الذين دعتهم الحاجه الملحة الى هذه القروض وليسوا اشخاصا اخذوا قروض للعب والسفر.

وشدد الشطي على ان هناك اتفاق على إن اسقاط القروض ليس حلا عادلا للمشكلة، ولكن البلاد اصبحت امام مشكلة تهدد الحفاظ على كيان الأسر الكويتية من الضياع والتشرد ،وتحفظ لهم كرامتهم لافتا الى ان المقترح يرضي الشرائح كافة في المجتمع ولا يحمل خزانة الدولة اي اعباء اضافية.

وزاد ان التجربة ليست الأولى فهناك قانون يلزم الشركات بدفع 1 ٪ لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي و التي لم نرى منها ابحاث تذكر في خدمة العلم او الوطن، موضحا على ضرورة الخروج من الصندوق في طرح الافكار لحل هذه الاشكالية بشكل جذري عبر طرح مقترحات واقعية لتخفيف المعاناة عن المواطنين وتحقيق العدالة والمساواة والمحافظة على المال العام من الاستنزاف أو الهدر.

واوضح ان الحكومة لن تتحمل اي تكلفة مما يحقق مبدا العدالة لمن لم يقترض نظرا لان الشركات التي تحصل على المناقصات الكبرى من الحكومة و التي تعتمد بشكل اساسي في عملها على المشاريع الحكومية و النفطية الضخمة ستقوم بمسئوليتها المجتمعية وهذه الفكرة ليست جديدة فهي مطبقة في الخارج في قيام الشركات في أوربا و أمريكا بدورها المجتمعي بما يساعد على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة الوطنية. واكد المهندس مشعل الشطي ان هذا المقترح سيحرر المواطن من الديون غير المقبولة ويطلق يده للشراء مما سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد الكويتي ككل الذي سيشهد انتعاشا مع ارتفاع القيمة الشرائية للمستهلك في ظل حالة الركود الاقتصادي التي تشهدها البلاد، مما سيكون له العديد من الاثار الايجابية على جميع القطاعات و الشركات و التي سوف تسترجع ما قامت بتوفيره لأصحاب القروض خلال اعوام قليلة.

واختتم الشطي تصريحه بان مجموعة شركاته مستعده لتبني هذا المقترح والبدء فورا في تطبيقه وذلك في اطار الية تضعها الدولة عبر اقامة صندوق لوضع هذه النسبة به ويتم وضع اليات مناسبة لأنهاء هذه المشكلة التي تحولت الى كرة ثلج تكبر بمرور الوقت دون وجود حلول جذرية، مشيرا الى ان المواطن هو من يدفع ويشتري منتجات الشركات ولذا وجب عليها تقديم الدعم له ومساعدته على الخروج من ازمته بعيد عن المال العام.

■ البلاد امام مشكلة تهدد الحفاظ على كيان الأسر الكويتية من الضياع والتشرد

■ يتوجب الخروج من الصندوق في طرح الأفكار لحل هذه الإشكالية بشكل جذري

■ المقترح سيساهم في عودة الانتعاش الاقتصادي في كافة القطاعات

# خوجة: الشركات النمساوية مستعدة للمشاركة في مشاريع خطة التنمية بالكويت

مضر خوجة

اشاد امين عام غرفة التجارة العربية النمساوية المهندس مضر خوجة بدينامية الاقتصاد الكويتي ومستوى التعاون الاقتصادي القائم بين الكويت والنمسا.

واكد خوجة تعليقا على مشاركته باجتماع (التحول للرقمية) للغرف التجارية العربية في الكويت مؤخرا اهمية مثل هذه اللقاءات التي تعقد على مستوى رفيع بين رجال الاعمال والمسؤولين والتي يتم خلالها تبادل المعلومات الاقتصادية.

واوضح ان مثل هذه الزيارات من شانها ان تسهم في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين الصديقين مؤكدا ان غرفة تجارة وصناعة الكويت تلعب دورا كبيرا في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع النمسا.

واكد استعداد غرفة التجارة العربية النمساوية لاطلاع الشركات الكويتية على الفرص الاستثمارية المتاحة في النمسا فضلا عن استعداد الشركات النمساوية للمشاركة مشاريع خطة التنمية في الكويت (كويت جديدة 2035).

واشاد خوجة بالدينامية والحيوية والقوة التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي مشيرا الى ان الزيارات المتبادلة تشكل حافزا لرفع مستويات التبادل التجاري واعطاء دور هام للقطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية.

وتصدر النمسا العديد من المنتجات للكويت ومنها السيارات وعربات الاطفاء والادوية والمجوهرات والاجهزة الميكانيكية والكهربائية اضافة الى الاطعمة والكيماويات.

وتشير تقديرات إلى ان حجم التبادل التجاري بين الكويت والنمسا بلغ 58 مليون يورو (نحو 5ر66 مليون دولار) خلال النصف الاول من عام 2018.

يذكر ان غرفة التجارة العربية النمساوية التي تاسست عام 1989 تقوم بدور كبير بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية النمساوية والعربية بهدف تعزيز مناخ الثقة المتبادلة وايجاد الظروف الملائمة للارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشركاء النمساويين والعرب فضلا عن دعم أواصر التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي والتجاري بين النمسا والدول العربية.